

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٤) لسنة ٢٠١٩
قانون معدل لقانون أصول المحاكمات المدنية

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون أصول المحاكمات
المدنية لسنة ٢٠١٩) ويقرأ مع القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٨٨
المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديل
قانونا واحدا ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢- تعدل الفقرة (١) من المادة (١٢) من القانون الأصلي بإلغاء
عبارة (الأوسع انتشاراً وفقاً لما يحدده وزير العدل) الواردة فيها
والاستعاضة عنها بعبارة (من الصحف الثلاث الأوسع انتشاراً

المحددة وفقاً للأسس والمعايير والآليات الواردة في التعليمات التي
يصدرها وزير العدل لهذه الغاية).

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس
الوزراء ووزير الدفاع
الدكتور عمر الرزاز

وزير
الخارجية وشؤون المغتربين
أيمن حسين الصفدي

وزير التربية والتعليم
ووزير التعليم العالي والبحث العلمي
الدكتور وليد سالم المعاني

وزير المياه والري
ووزير الصحة ووزير الزراعة ووزير البيئة بالوكالة
المهندس راند مظفر أبو السعود

وزير
الشؤون السياسية والبرلمانية
المهندس موسى حابس المعاينة

وزير
العدل
الدكتور بسام سمير التلهوني

وزير السياحة والآثار
ووزير دولة ووزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالوكالة
مجد محمد شويكة

وزير
دولة لشؤون الاستثمار
مهند شحادة خليل

وزير
الداخلية
سمير إبراهيم المبيضين

وزير الأوقاف والشؤون
والمقدسات الإسلامية ووزير المالية بالوكالة
الدكتور عبد الناصر موسى أبو البصل

وزير دولة للشؤون القانونية
ووزير الصناعة والتجارة والتموين بالوكالة
مبارك علي أبو يامين

وزير
دولة لشؤون الإعلام
جمانة سليمان غنيمات

وزير التخطيط والتعاون الدولي
ووزير الطاقة والثروة المعدنية بالوكالة
الدكتورة ماري كامل قعوار

وزير الأشغال العامة والإسكان
ووزير العمل ووزير الشؤون البلدية ووزير النقل بالوكالة
المهندس فلاح عبد الله العموش

وزير الثقافة
ووزير الشباب ووزير التنمية الاجتماعية بالوكالة
الدكتور محمد سليمان أبو رمان